

الدولة تستأجر من نفسها: كيف ارتفعت كلفة الدين الحكومي 50% ومن يدفع الثمن؟



الخميس 25 ديسمبر 2025 م

في ظل أزمة معيشية خانقة يعيشها ملايين المصريين، جاء قرار رفع إيجارات المقار الحكومية في العاصمة الإدارية الجديدة بنسبة 50% ليعيد فتح ملف إدارة المال العام وأولويات الإنفاق الحكومي، ويكشف بوضوح الفجوة المتسعة بين خطاب الإصلاح الاقتصادي وواقع المواطنون.

فالقرار، الذي يضيف أعباء مالية جديدة على الموازنة العامة، لا يأتي بمعدل عن سياق أوسع من ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول من يتحمل كلفة هذه السياسات، ولماذا تُدار موارد الدولة بطريقة تُفaciم معاناة الفئات الأكثر هشاشة.

وخلال الأيام السابقة، عاد الجدل مجدداً حول الدين الحكومي في العاصمة الإدارية الجديدة، بعد تقارير تحدثت عن عروض خليجية لشراء موقع حكومية بارزة في وسط القاهرة، من بينها أرض الذب الوطني، ضمن مسار أوسع لبيع وتأجير أصول الدولة عقب انتقال الوزارات إلى العاصمة الجديدة. ويتزامن هذا الجدل مع قرار رفع إيجارات الدين الحكومي بنسبة 50%，في خطوة أثارت تساؤلات حادة حول منطق إدارة المال العام.

زيادة الإيجارات: أرقام بلا شفافية

في سبتمبر الماضي، أعلن خالد عباس، رئيس شركة العاصمة الإدارية الجديدة، رفع قيمة إيجارات الدين الحكومي من 4 إلى 6 مليارات جنيه سنوياً، مبرزاً القرار بإضافة مبانٍ جديدة وتوسيع البنية التحتية والخدمات. غير أن عباس لم يوضح طبيعة هذه الإضافات أو جمعها، مكتفياً بالتأكيد على التزام الحكومة الكامل بسداد الإيجارات وكلفة الاستهلاكات والخدمات، رغم أن الوزارات انتقلت فعلياً إلى الدين منذ نهاية 2023.

هي مكتمل... فلماذا الإيجار؟

يتكون الدين الحكومي من 10 مجمعات وزارية تضم 34 مبنى، إلى جانب مبني رئاسة مجلس الوزراء ومقر البرلمان، على مساحة تقارب 430 فداناً. ووفقاً لبيانات رسمية سابقة، كانت شركة العاصمة الإدارية قد أعلنت في 2020 الانتهاء من تنفيذ الدين بنسبة 92%，ما يطرح تساؤلات حول ماهية "التوسعات" التي استُخدمت لتبرير الزيادة بعد سنوات من اكتمال المشروع وانتقال الحكومة إليه.

تكلفة البناء ومنطق الاسترداد

لا توجد أرقام دقيقة معانة لتكلفة إنشاء الدين الحكومي، إلا أن تصريحات لمسؤولين حكوميين ومسؤولي الشركة قدّرتها سابقاً بما بين 40 و60 مليار جنيه وباحتساب إيجار سنوي قدره 4 مليارات جنيه عند بدء التحصيل في 2022، بدا أن الشركة تستهدف استرداد تكلفة البناء خلال نحو عشر سنوات، قبل أن تقفز القيمة فجأة إلى 6 مليارات جنيه، في محاولة لتعويض التضخم وتراجع قيمة الجنيه، ويثير ذلك تساؤلاً أوسع حول جدواي تحويل الموازنة العامة أعباء إضافية لمشروع أُقيم أساساً على أراضٍ منتها الدورة لشركة مملوكة لها.

الدولة تؤجر للدولة... ومن يحاسب؟

يثير نموذج تأجير الذي الحكومي إشكالية جوهيرية: لماذا تدفع الحكومة إيجاراً لشركة مملوكة للدولة نفسها؟ فشركة العاصمة الإدارية مملوكة بنسبة 49% لهيئة المجتمعات العمرانية، و51% لجهات سيادية مثلة في الجيش، ما يعني أن الأموال المتداولة داخل هذا النموذج تُحَكَّم من دافعي الضرائب ثم تعاد توزيعها داخل كيان عام خارج نطاق الرقابة البرلمانية الكاملة.

وكان قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي قد برر هذا النموذج سابقاً بالقول إن الشركة "ناجحة" ومتلك سيولة كبيرة في البنك، في مقارنة بشركات حكومية خاسرة غير أن هذا التبرير يفتح باباً أوسع للأسئلة: هل تقاس "نجاح" الشركات العامة بقدرتها على تحصيل الإيجارات من الحكومة نفسها؟ ولماذا لا تدرج أرباح هذه الشركات في الموازنة العامة؟ وأين تقف حدود الفصل بين العام والخاص في كيانت تديرها جهات سيادية دون رقابة واضحة؟

في المصلحة، لا يقتصر الجدل حول الذي الحكومي على قيمة الإيجار أو زيادته، بل يمتد إلى نموذج إدارة الدولة ذاته، حيث تُدار مشروعات عامة ضخمة بأموال وأراضٍ عامة، ثم تُفرض كلفتها مجدداً على المواطنين، في معادلة تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، وتعيد طرح سؤال قديم متجدد: لمن تُدار الدولة، وبأي منطق؟

في ظل هذا المشهد، تبدو معاناة الفقراء في مصر الغائب الأكبر عن حسابات السياسات العامة، إذ تُدار الموارد والأصول باسم "التطوير" و"النجاح" بينما تتراكم الأعباء على كاهل المواطنين محدودي الدخل بين ارتفاع الأسعار وتآكل الدخول، وتوجيه مليارات الجنيهات لسداد إيجارات ومشروعات داخل دوائر مغلقة بين مؤسسات الدولة، يجد الفقراء أنفسهم خارج معادلة الأولويات، يدفعون الثمن دون أن يلمسوا أبداً حقيقياً على حياتهم اليومية وهذا تحول الدولة من أداة للحماية الاجتماعية إلى عبء إضافي، في الواقع يكُرس اتساع الفجوة بين خطاب الإنجاز الرسعي، وحقيقة المعاناة التي يعيشها ملايين المصريين.